

تجربة الجزائر في الإصلاح التربوي: مبرراته، وأهدافه، ونتائجه في تعليمية اللغة العربية واللغات الأجنبية.

Algeria's Experience in Educational Reform: Its Justifications, Objectives, and Results in Teaching Arabic and Foreign Languages.

الدكتور: فتحي بحة

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – الجزائر

fathielbahawi79@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/09/30

تاريخ القبول: 2021/09/20

تاريخ الاستلام: 2021/06/12

ملخص:

إذا كانت اللسانيات التطبيقية تهدف كما يقول العالم "كوردير" (Corder) إلى التحسين من كفاءة عمل علمي ما تكون اللغة عنصرا أساسيا فيه، فإن الإصلاحات التربوية في الجزائر- ومن هذا المنطلق- ستحاول أن تسلك السبيل نفسه في طريقها للتحسين من كفاءة برامج التعليم العام لمختلف الأطوار التعليمية لتعليم اللغة العربية واللغات الأجنبية، وذلك بتحديد أهداف تعليمها من جهة واستشراق النتائج المرجوة منها من جهة ثانية. ومن خلال هذا كله سنعف في هذه المداخلة بالوقوف على تقويم شامل للإصلاحات التربوية بالجزائر، وأهم دواعيها وأهدافها، والنتائج المحققة منها، انطلاقا من منتجات التعلم ونتائجه. الكلمات المفتاحية: اللسانيات التطبيقية؛ الإصلاحات التربوية؛ التخطيط؛ التعليم بالكفاءات؛ التقويم.

Abstract:

In this intervention, we will focus on a comprehensive evaluation of the educational reforms in Algeria, their most important causes and objectives, and the results achieved from them, based on the learning products and their results.

Keywords: Applied linguistics; Educational reforms; Planning; Competencies; Evaluation.

1- مقدمة: عمدت الدولة الجزائرية على مدار السنوات الأخيرة على تبني جملة من الإصلاحات الجادة والهادفة في كل جوانب المنظومة التعليمية والتربوية، باتخاذ كل الوسائل الضرورية والإجراءات المناسبة لذلك، ومن خلال الاتكاء على منتجات النظرية اللسانية والتربوية الحديثة والمقاربات التعليمية المثمرة، وفي مقدمتها المقاربة بالكفاءات وما يستتبعها من بناء للمناهج الجديدة المبتكرة واتخاذ للطرائق التعليمية المناسبة، بما يحسن من كفاءة العملية التعليمية للغة العربية واللغات الأجنبية للوصول إلى أعلى كفاءات التعليم ونتائجه.

إن الإشكالية الرئيسة في هذا البحث هي إلى أي مدى نجحت الإصلاحات التربوية في الجزائر في تحقيق الأهداف المنشودة منها؟ ومن خلال هذا كله سنعف في هذه المداخلة بالوقوف على تقويم شامل للإصلاحات التربوية بالجزائر، وأهم دواعيها وأهدافها، والنتائج المحققة منها، انطلاقاً من منتجات التعلم ونتائجه.

2- تعريف الإصلاح التربوي.

يعرفه "أحمد حسين اللقاني" بأنه: "النظر في النظام التربوي القائم بما في ذلك النظام التعليمي ومناهجه، من خلال إجراءات الدراسة التقييمية، ثم البدء في عملية التطوير وفق مقتضيات المرحلة الراهنة والرؤى المستقبلية للنظام التربوي، وفي هذه الحالة تكون الاتجاهات العالمية ومظاهر التجديد التربوي من أهم الأمور التي توضع في الاعتبار".¹

ويعرفه "حسن البيلاوي" بأنه: "تلك التعديلات الشاملة الأساسية في السياسة التعليمية، التي تؤدي إلى تغيرات في في المحتوى والفرصة التعليمية والبنية الاجتماعية، أو في أي منهم في نظام التعليمي القومي في بلد ما".²

كما يعرف الإصلاح التربوي بأنه: "منظومة من الإجراءات التربوية التي تهدف إلى إخراج النظام التربوي من أزمتته إلى حالة جديدة من التوازن والتكامل الذي يضمن له استمرارية وتوازناً في أداء وظيفته وبصورة منتظمة، وقد يتجه الإصلاح

إلى إجراء تغييرات نوعية في جميع جوانب النظام التربوي المراد إصلاحه، كما يمكن للإصلاح أن يتم في جانب من جوانب النظام التربوي، ويمكن القول إن مفهوم الإصلاح وإجراءاته بمستوى ودرجة الأزمة التي يعاني منها النظام التربوي أو التعليمي³.

إن ارتباط التقويم بكل مناحي الحياة أمر مناص عنه، وعليه فقد كانت المنظومات التربوية والتعليمية في جميع بلاد العالم في مسيس الحاجة إلى تقويم مستمر يقف على مدى نجاحها ثمنا ما وصلت إليه من نتائج ماهرة، ومصححا ما يمكن أن يكون قد وقع من خلل نتيجة سوء الإدارة والتنفيذ للمشاريع والبرامج التعليمية، أو ما يكون قد حصل نتيجة التطورات الحاصلة على جميع الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لينعكس أثره تطورا مفروضا على المنظومة التربوية والتعليمية ككل.

وعليه فإن الارتباط الحاصل بين التوجه العام للبلاد والسياسية التعليمية فيها أمرين للعيان، تتجه به سبل تطور المنظومات التربوية والبرامج التعليمية في هذه البلاد، لتحقيق الأهداف المنشودة.

ومنه فقد ارتبط الإصلاح التربوي بعدد من المفاهيم الأخيرة من نحو: التغيير، والعلاج، والتجديد، والتطوير، والاستحداث، والتحديث، والتحسين... وغيرها، والحق أن تحديد ماهية الإصلاح التربوي قد اختلفت باختلاف زوايا النظر إليه من حيث التطرق إلى نوعية الإصلاح نفسه، أو مجاله، أو مصادره، ذلك أن الإصلاح في حقيقة أمره عملية دينامية ترتبط كل الارتباط بالتحولات المجتمعية، كما قد يكون كليا أو جزئيا وهو أمر مرهون بمنوال الأزمات والمشكلات التي تعترض المنظومة التعليمية نفسها، فالإصلاح الكلي أو الجزري يمس جميع جوانب النظام التربوي، وكل ما له علاقة بالوضعية التربوية، إنه تغيير جوهري للمنظومة التربوية نظرا للتحولات الاجتماعية، أو السياسية، أو الاقتصادية، أو

التكنولوجية، وقد يكون التغيير جزئيا فيمس جانبا من جوانب النظام التربوي فحسب.

فتكون الجهود الإصلاحية المبذولة قصد تجاوز تلك الأزمات والمشكلات، ولتدعيم النظام التربوي بحلول جديدة تضمن تكيفه مع مختلف التغيرات الحاصلة على الصعيد المحلية والعالمية، ذلك أن نظام التعليم يعكس بالعادة الفلسفة الفكرية والاجتماعية والسياسية لهذه الأنظمة، وهو أمر سيجبره دوما على الإصلاح سعيا وراء الترقية والجودة.⁴

3- مبررات الإصلاح التربوي.

إن ظهور معطيات جديدة على المستويين المحلي والعالمي ستفرض على الدول لا محالة جهودا مستمرة ودائمة لمواكبة هذه التغيرات (السياسية والاجتماعية والاقتصادية...) كيما تكون هذه الدول في قلب الأحداث، من خلال تمثل التطورات الجديدة، بل والإسهام فيها بشكل من الأشكال، وتبدو المنظومات التربوية والتعليمية في دول العالم أجمع جزءا لا يتجزأ من هذه الحركة التغييرية، وعليه فإن هذه المنظومات مدعوة كغيرها من القطاعات الأخيرة لتعديل نفسها والتحسين من كفاءاتها بما يتلاءم مع التغيرات الحاصلة على جميع الصعد، ومنه فإن الإصلاح في المنظومة التربوية في الجزائر سيلقي له من المبررات الكثير والتي نوجزها في العرض الآتي:

3-1- الدواعي التربوية والتعليمية الصرفة: من المفيد أن ندرك أن التغيير في المنظومة التربوية والتعليمية قد يكون نابعا من عوامل داخلية في المنظومة نفسها، وذلك بوجود مشكلات داخلية أدت بها إلى عدم تحقيق الأهداف المنشودة منها، من حيث الكفاءة والفاعلية والإنتاجية، وما يتطلبه كل ذلك من تغيير في المدخلات والمخرجات والعمليات الداخلية، وذلك أنه "بصرف النظر عن الطرائق والمضامين التعليمية التي ينبغي إعادة صياغتها، وجعلها أدوات ديداكتيكية متكيفة، بطريقة

أفضل من ذي قبل، مع متطلبات الأداء الجيد الذي يفرضه هذا العالم السريع التحول، فإن إصلاح أي منظومة تربوية ينبغي أن يتلاءم مع أحدث النظريات التربوية، مما يقتضي ضمنا إحداث تغيير تدريجي على نظرة المتعاملين في حقل المنظومة التربوية إلى مهنتهم وكفاءاتهم الشخصية المألوفة لديهم⁵.

كل هذا سيتطلب تحديثا مستمرا وتجديدا وتقويما لمسار العملية التعليمية كيما تكون أكثر كفاءة وإنتاجية في تحقيق الغايات المنشودة منها.

2-3- الدواعي السياسية والاقتصادية والاجتماعية: عد استقلال الجزائر عن فرنسا عام 1962 سببا وجيها في إعادة بناء الدولة الجزائرية انطلاقا من إعادة بناء منظومتها التربوية والتعليمية، وانطلاقا من المعطيات الجديدة والتوجه السياسي الذي تبنته الدولة حينها، وفي مقدمته الحرص على التغيير الجذري في منظومة التعليم انطلاقا من التخلي عن اللغة الفرنسية كلغة للتعليم واعتماد اللغة العربية بديلا عنها، وقد عكست جميع المواثيق والدساتير هذا التوجه بوصف اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، والدين الإسلامي هو الدين الرسمي لها.

وقد استمر الإصلاح والتجديد في المنظومة التربوية الجزائرية حينما فحينها، ومع كل مرة تحدث فيها تغييرات ومعطيات جدد على الصعيدين الوطني والعالمي، ففي نهاية 1989 وضعت الحرب الباردة أوزارها وحدثت حينها تغييرات كثر على المستويين السياسي والاقتصادي العالمي انعكس مداها على الجزائر بشكل مباشر، وهو أمر استدعى ضرورة تبني عدد من الإصلاحات في مختلف القطاعات وكان التعليم واحدا من القطاعات التي مسها التغيير بشكل ملحوظ، وفي يوم الناس هذا وفي ظل العولمة السياسية والاقتصادية فقد غدت الدول والمجتمعات مجبرة على ركوب قطار التطور الاقتصادي لتحقيق الرفاه الاجتماعي، وهو أمر استدعى ضرورة التعديل في المنظومة التعليمية، بما يتماشى مع هذه المعطيات الجدد، فلا بد من إعداد جيل يؤمن بالتطور والازدهار لينال نصيبه من الرفاه والسعادة، وتشجيعه على العمل والإنتاج والوسطية والاعتدال في الاستهلاك، والتنافس الحر، وفق رؤية

وفلسفة تربوية جديدة تحاكي هذه التحولات الاقتصادية العالمية، وعليه فإن البرامج التربوية والتعليمية في هذا السياق يجب أن تركز على هذا البعد الاقتصادي الدولي، ناهيك عن بقية الأبعاد الأخرى، وهو أمر عكسته جل النصوص القانونية الواردة في هذا السياق، حيث ورد في القانون التوجيهي للتربية الوطنية ما يلي: "غن عولمة الاقتصاد تفرض على المنظومة التربوية التحضير اللائق للأفراد والمجتمع لمواجهة التنافس الحاد الذي يميز بداية القرن الواحد والعشرين، حيث ترتبط الرفاهية الاقتصادية للأمم بحجم ونوعية المعارف العلمية والمهارات التكنولوجية التي يتعين عليها إدراجها في برامج التكوين والتعليم"⁶، وعليه فالإصلاح الجديد قد أملت ظروف آخر ترتبط أساسا بتغير طبيعة المجتمع وما يعايشه، حيث أصبح للمدرسة أدوار اجتماعية عدة: (كالتربية، والتنشئة الاجتماعية، وتكوين الإنسان، والتأسيس للبناء الفكري والثقافي والاجتماعي)⁷، وهو ما أكدته التشريعات الخاصة بإصلاح المنظومة التربوية في قانونها التشريعي ومما جاء فيه: "إصلاح المنظومة التربوية أصبح أمرا ضروريا سواء بالنسبة للوضعية الحالية للمدرسة الجزائرية، أو بسبب التحولات المسجلة في مختلف الميادين على الصعيدين الوطني والعالمي، والتي تفرض نفسها على المدرسة بصفاتها جزءا لا يتجزأ من المجتمع الجزائري"⁸.

ينضاف إلى كل ما أوردنا لدواعي الإصلاح التربوي ظهور التعدديات السياسية، وتوسيع مفهوم الديمقراطية على مستوى المنظومة التربوية لتزويد المتعلمين بروح المواطنة، ناهيك عن التطورات المتسارعة والنمو الرهيب في مجال التكنولوجيا والاتصال، مما نتج عنه سيول عائلة من المعلومات والمعارف الجديدة التي تصل أذهان الناس يوميا، مما يستوجب من النشء ضرورة التكيف معها، بل والتفاعل معها والإسهام في إدارتها بمهارة ووعي كبير.⁹

3-3- الدواعي الثقافية والتربوية:

إن التغير الذي حدث نتيجة النمو السريع في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ترتب عنه أيضا نمو مماثل في المجالات الثقافية

والمعرفية، بميلاد تراكم كبير وسيل هائل من المعرفة والمعلومات التي تصل الناس يوميا عبر مختلف وسائط الاتصال، فقد غدا العالم قرية صغيرة يتصل بعضها ببعض الآخر أيما اتصال، وقد غدا وصول المعلومات والمعارف للناس لا يتطلب أكثر من كبسة زر، وهو أمر بشري بميلاد جيل كامل من الناشئة على قدرة كافية وفائقة من التحكم في التكنولوجيات الحديثة وآليات التواصل العالمية والشبكات العنكبوتية، ناهيك عن الضغط الهائل من الذي تمارسه القوى الكبرى على الدول الصغيرة والمجتمعات النامية مما يشكل عبئا ثقيلا وتحديا كبيرا لهاته الدول النامية في تجاوز مشكلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويبدو أن المجالات الاجتماعية والثقافية قد نالت نصيبا موفورا من هذه الثورة العلمية والثقافية، بميلاد جيل من الناشئة لا يمنح القيم الاجتماعية والثقافية والعلمية أي وزن، فَقَدْ فَقَدَ نظام التعليم أهميته، كما فقدت المدارس هيبتها وسلطتها الاجتماعية، وغدت سلوكيات احتقار العلم والتعليم والثقافة أمرا غير مستغرب، ويبدو أن التناقض الحاصل بين الواقع الاجتماعي وبين ما تقدمه المدارس من معرفة وقيم ورموز ولغة وأنماط تفكير كل ذلك سيكون سببا في ثورة اجتماعية مضادة، تبدت نتائجها في فقدان القيم الأخلاقية داخل المؤسسات التعليمية، وغدا الغش والمحاباة أمرا شائعا، ناهيك عن الارتفاع الكبير في نسب البطالة بين خريجي الجامعات، مما شكلا إحباطا كبيرا في الأوساط الاجتماعية.¹⁰

إن جل ما أوردناه من مشكلات وتحديات جسام تعترض سبيل المؤسسة التعليمية لأداء دورها المفترض اجتماعيا وحضاريا، سيفرض عليها لا محالة تجديدا دائما وتحديثا مستمرا في مناهجها وطرائق التعليم فيها بما يتلاءم مع التغيرات الحاصلة في كل مجال، وكما تسترجع المدرسة مكانها الرئيس في نشر العلم والمعرفة وفي تكوين الأجيال الناشئة على أحسن وجه وأتمه.

وهو أمر أكدت عليه كل المناشير الصادرة بخصوص إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر، حيث "تسعى التربية إلى ترسيخ قيم أول نوفمبر 1954م ومبادئها

النبيلة لدى الأجيال الصاعدة، والمساهمة من خلال التاريخ الوطني في تخليد صورة الأمة الجزائرية بتقوية تعلق هذه الأجيال بالقيم التي يجسدها تراث بلادنا التاريخي والجغرافي والديني والثقافي"¹¹، بيد أن تمسك الأجيال الصاعدة بالمبادئ الوطنية والقومية لن يجعلها بالطبع تصاعر خدها لما هو حاصل في الواقع الاجتماعي المحلي والدولي، بل عليها التكيف مع ما يدور حولها من أحداث وملابسات، بل عليها أيضا مسؤولية أكبر وهي الإسهام بفاعلية في إدارة الأحداث والتفاعل معها بإيجابية وتسخير كل الطاقات لصالحها بما يعود عليها وعلى الأمة كلها بالنفع والفائدة، لا أن تبقى مكتوفة الأيدي، وهذا لا يعني بحال من الأحوال التخلي عن المبادئ الأساسية والمقومات الرئيسة للأمة والممثلة في: التاريخ والجغرافيا وكل المركبات الثقافية والدينية على تنوعها، لتفرض لنفسها مكانة متميزة في هذا الخضم المتلاطم من الأفكار والاتجاهات.

4- أهداف الإصلاح التربوي.

تتعدد أهداف الإصلاحات التربوية بتعدد الغايات المنشودة منها، فمن الرغبة في تطوير المناهج لمواكبة التطورات الحاصلة في كل مجال، إلى تكوين المواطن الصالح القادر على القيام بواجباته على كمل وجه وأتمه، إلى القضاء على الاختلالات التي تصيب المنظومة ذاتها بسبب تغير الظروف والأحداث... وهلم جرا، وفي العرض الموالي سنورد أهم الأهداف المنشودة من الإصلاح التربوي في الجزائر.

1-4- الوقوف بجدية على جميع عناصر العملية التعليمية، في وقفة تقييمية جادة تمس جميع عناصرها بدءا من تقويم أهدافها، إلى تقويم مناهجها وموادها التعليمية المبرمجة لتحقيق تلك الغايات، مروراً بفحص الطرائق والوسائل المساعدة في ممارسة عملية التدريس، وانتهاء بتقويم آليات التقويم نفسها، واختبار مدى جدية كل هذه الآليات ومدى كفاءتها في تحقيق النتائج المرجوة منها، وتصحيح مسارها والتخلي عنها بل وتبديلها بآليات أخرى إن لزم الأمر، في مسار مستمر التحديث بما يضمن أكفأ النتائج وأحسنها، هذا فيما يخص الجانب الداخلي.

4-2- أما فيما يتعلق بالجوانب الخارجية للإصلاح فمن الواجب العمل بجد على امتصاص كل التراكمات السلبية للتركات الاستعمارية والتأثيرات الأجنبية، لتعوض بنموذج أكثر نجاحا وكفاءة بما يستجيب لحاجات البلاد والعباد على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبما يراعي الخصوصيات التاريخية والجغرافية والثقافية لهذه البلاد، ناهيك عن مواكبة التغيرات التي قد تحصل نتيجة لتغير في سياسات البلاد نفسها وما قد ينجر عنه من تغيير في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

4-3- تهدف الإصلاحات التربوية بالعادة إلى الاستفادة من التطورات الحاصلة في كل مجال، وفي مقدمتها الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة بجعل العملية التعليمية تستجيب لمتطلبات العصرنة والواقع المعاش، ولتصمد في وجه التحديات والمتغيرات الداخلية والخارجية، إذ "لا يمكن للمدرسة أن تواكب التطور الذي أصبح ميزة هذا العصر، إلا إذا تغيرت مناهجها، وتطورت أساليب التدريس بها، وأعد المعلمون والقائمون على التعليم إعدادا شاملا، يجعلهم ينتجون المعرفة وينتجون بالمعرفة ما يحقق ذاتيتهم ويرقى وجود أمتهم"¹²، وعليه فإن الاستفادة من كل ما تقدمه التكنولوجيات الحديثة في مجال التعلم والتعليم من برامج تعليمية ووسائل سمعية وبصرية وطرائق جديدة للتعليم المستمر والذاتي والجماعي أمر لا مناص عنه في تحسين كفاءة المنظومات التعليمية.

4-4- جعل العملية التعليمية أكثر عقلانية بتخطيط محكم وتدبير وتسيير وتقويم أكثر إحكاما، مع الاتكاء على فلسفات تربوية وتعليمية أكثر إيجابية، وتمثيلها تمثيلا حقيقيا في شاكلة أهداف واضحة عامة وخاصة، والهدف من هذا كله تقويم المنظومة التربوية بالبحث عن مواطن القوة والضعف فيها، وتحفيز المدرسين وتشجيعهم على تقديم الدروس بطرائق علمية هادفة وواعية مركزة ومخططة في ضوء الأهداف السلوكية الإجرائية الخاصة، مع انتخاب المعايير الكفيلة بالتقويم

والملاحظة والرصد والقياس والاختبار، لنضمن الاستقرار المرحلي للنظام التربوي انطلاقاً من خطط تربوية واضحة ودقيقة.¹³

4-5- كما أنه من المفيد أن تهدف الإصلاحات التربوية إلى تسجيل مسارات التغيير في أفاق طويلة المدى من خلال إشراك جميع القطاعات الحيوية والفاعلة في مسار التغيير، ولا يمكن التغافل على أهمية إقامة الإصلاح التربوي على مستوى سياسة الدولة العليا لتفادي كل الظروف الطارئة أو الظرفية التي قد تتسبب في تراجع مساره، مع إعطاء المؤسسات التعليمية من الاستقلالية والمرونة ما يؤهلها لمراقبة النتائج المدرسية والسهر على ضمان تكافؤ الفرص بين المعلمين والمتعلمين.¹⁴

4-6- أما عن الغايات العامة للإصلاحات التربوية في الجزائر فتتبدى في إعداد الناشئة وجيل المستقبل إعداداً جيداً يتلاءم مع متطلبات الحياة الحديثة والمعاصرة، قادراً على التحكم في التكنولوجيات الحديثة، على أن يكون جيلاً مشبعاً بالقيم الدينية والوطنية،¹⁵ ومحترماً لكل مقدساته الاجتماعية والثقافية وخلفياته التاريخية، حاملاً من خصائص الأرض والجغرافيا، ما يجعله يفرض شخصيته المتميزة بين الأمم والشعوب الأخرة.

5- مراحل الإصلاح التربوي في الجزائر.

بالنظر إلى مرتبة الجزائر من حوادث تطورات على جميع الصُّعَد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن صداها قد انعكس بجلاء في تطورات مماثلة وتغييرات على المنظومة التربوية والتعليمية، والتي مرت منذ استقلال الجزائر عام 1962م إلى يوم الناس هذا بمراحل وتغييرات نوجزها في العرض الآتي:

5-1- الإصلاحات التربوية غداة الاستقلال (1962-1970):

حيث عمدت الجزائر حينئذ ومنذ الموسم الدراسي الأول (1962-1963)¹⁶ على تبني سياسة تعليمية جديدة تعتمد مبدأ التعريب التدريجي في المنظومة التعليمية، بإحلال اللغة العربية محل اللغة الفرنسية، وتبدى ذلك بجلاء في تنصيب "اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم" في 15/12/1962م، وكان الهدف منها

اتخاذ تدابير عاجلة بهدف تعديل المحتويات بما يتلاءم مع المعطيات الجديدة المتعلقة بمرحلة الاستقلال، ومما جاء عن اللجنة:

- ضبط البرامج الأولى للمدرسة الجزائرية، وقد دخلت هذه البرامج حيز التنفيذ ابتداء من الدخول المدرسي للسنة نفسها.
- وحدت برامج اللغة الوطنية والعلوم والرياضيات بالنسبة للمدرسة الابتدائية ومؤسسات التعليم العام (التعليم الثانوي).
- حددت الاختيارات الوطنية الكبرى للتعليم في التعريب، الجزائر، ديمقراطية التعليم، التكوين العلمي والتكنولوجي.¹⁷

2-5- المرحلة الثانية للإصلاح (1970-1980):

وقد ظهرت خلال هذه الفترة جملة من مشاريع الهادفة ضمن عدد من المخططات التي تهدف إلى إصلاح منظومة التعليم من الداخل، وإعادة هيكلة المناهج التعليمية، ومن بين المشاريع الإصلاحية "وثيقة إصلاح التعليم" الصادرة عام 1974 والتي صدرت بعد تعديلها في شكل أمر رئاسي (76/35) والمؤرخ في 16 أبريل 1976، والذي تم بموجبه إقرار مشروع المدرسة الابتدائية ذات التسع سنوات، وانطلقت كمرحلة تجريبية عام 1977، إلى أن دخل مشروع المدرسة الأساسية في موسم (1980/1981)، ومما كان يهدف إليه هذا المشروع:¹⁸

- ديمقراطية التعليم، ومجانيته.

- جزارة التعليم، أي أن يكون جزائريا في برامج وتوجهاته.
- أن يكون التعليم علميا، بحيث يحتل تعليم العلوم حيزا واسعا في المؤسسات التعليمية.

- التركيز على اللغة الوطنية، ولا يمانع من استعمال اللغات الأجنبية.
- مع غلق الباب في وجه التعليم الخاص.

3-5- المرحلة الثالثة للإصلاح (1980-1990):

ومما هدفت إليه هذه المرحلة هو: إقرار نظام التعليم الأساسي الذي حل بديلا عن النظام الابتدائي والمتوسط، ويمتد هذا النظام في التعليم إلى تسع سنوات، وأن يتماشى هذا النظام التربوي والتعليمي الجديد مع متطلبات الواقع الاجتماعي حينئذ، حيث ركزت ديمقراطية التعليم، وأنه من حق كل طفل وصل سن السادسة في الحصول على مقعد في المدرسة، والغاية بالطبع تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة، كما أكدت على إجبارية التعليم وجانيته من سن السادسة إلى نهاية سن العاشرة، مع عدم إجبارية التعليم التحضيري، كما وحدت الأمية لغة التعليم في كل المراحل التعليمية، حيث يكون التعليم باللغة العربية في جميع مستويات التربية والتكوين وفي جميع المواد، ولا مانع من الاستعانة باللغات الأجنبية بوصفها أدوات مساعدة، مع التركيز على المواد العلمية والتكنولوجية وإعطائها أهمية خاصة، يضاف إلى كل ذلك تجديد نظام التعليم الثانوي وإصلاح مساراته وتنويعها وتوسيع اختصاصاته.¹⁹

4-5- المرحلة الرابعة للإصلاح (1990-2002):

فبعد التغيرات السياسية والاجتماعية التي حدثت بالجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988، وما انجر عنها من انفتاح سياسي وتعددية حزبية... وهلم جرا، كان لزاما أن يقع تحديث في مناهج التعليم وبرامجه بما يتلاءم مع التطورات الحاصلة، وقد تقرر في منتصف شهر جانفي عام 1989 تأسيس لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية، وقد اقترحت هذه اللجنة مراجعة البرامج والمواقيت، ودراسة التقويم والتوجيه، والكتاب المدرسي، والبحث التربوي والمواد المدروسة واللغة الأجنبية والنشاطات الثقافية والرياضية، كما أوصت اللجنة بتنويع اللغات الأجنبية المدروسة، وقد عملت وزارة التربية الجزائرية حينئذ على القيام ببعض الإجراءات العملية والمنصوص عليها في الوثيقة لإصلاح المنظومة التربوية من ذلك.²⁰

- اعتماد منطق التكوين بدلا من منطق التعليم.
- التمييز بين التعليم الثانوي والتعليم التقني والتعليم التأهيلي.
- عد المرحلة الثانوية حلقة رئيسة في سلسلة منظومة التربية والتكوين.
- التخفيف من البرامج والمحتويات والتي بلغت ذروتها موسم 1993/1994.
- اعتماد المقاربة بالأهداف كأساس لعملية التعلم.
- التحسين من نسب التمدرس.

5-5- المرحلة الخامسة للإصلاح (فيما بعد 2003):

وقد مثل عام 2003 الانطلاقة الحقيقية لتنفيذ جملة من التغييرات الجذرية والإصلاحات الجادة في أركان المنظومة التربوية الجزائرية، وتبدى ذلك بجلاء في خطاب الرئيس الجزائري حينها السيد "عبد العزيز بوتفليقة" ومما جاء فيه: "إن إصلاح المنظومة التربوية (...) ينبغي أن يكون معمقا وكاملا، وأن يشمل كل أطوار التعليم والتكوين بجميع أنماطه، وكذا ميدان البحث العلمي، كما ينبغي أن يشمل الإصلاح على جميع العناصر المكونة لسياسة تربوية متسمة بالتجديد التام ومتميزة بالديمومة".²¹

حيث شكلت حينها لجنة مختصة بإصلاح المنظومة التربوية لتعكف على الدراسة والتقويم وعرض التقارير المستنبطة على الرئيس نفسه الذي عمد إلى عرضها على الحكومة لتتخذ بشأنها قرارات مهمة، ومما تم التأكيد عليه:²²

- إقرار القانون التوجيهي لإصلاح المنظومة التربوية عام 2008.
- إلغاء أمرية 1976 وتعويضها بالقانون التوجيهي لعام 2008.
- ضرورة إعادة إصلاح المنظومة التربوية التعليمية في جميع جوانبها.
- إعادة إنتاج جيل جديد من الكتب والبرامج، والوثائق المساعدة في العملية التعليمية.

- استعمال الترميزات الدولية في العلوم الدقيقة والتجريبية، وإدخال المصطلحات العلمية بلغة مزدوجة ابتداء من مرحلة التعليم المتوسط.
- تعزيز تدريس اللغة العربية في جميع المراحل التعليمية.
- ترقية تدريس اللغة الأمازيغية وتطويرها.
- فتح المجال للمبادرات الخاصة للاستثمار في التعليم عن طريق إنشاء مؤسسات خاصة للتعليم في جميع المستويات.
- تعميم التعليم التحضيري لجميع الأطفال الباغين خمس سنوات.
- تقليص شعب التعليم الثانوي لتغدو ستة شعب فحسب.
- تبني مقارنة جديدة في التعليم تعتمد على الكفاءات بدلا المقاربات التقليدية الأخيرة.
- إعادة هيكلة التعليم الجامعي بتبني نظام (LMD) ابتداء من عام 2002.

هذا فيما تعلق بإصلاح الجوانب البيداغوجية الصرفة، أما فيما يتعلق بجوانب إعادة التنظيم الشامل للمنظومة التربوية فقد قلصت مدة التعليم الابتدائي إلى خمس سنوات فحسب، وتمديد مرحلة التعليم المتوسط إلى أربع سنوات، أما فيما يتعلق بتدريس اللغات الأجنبية، فقد تقرر تدريس اللغة الفرنسية (بوصفها اللغة الأجنبية الأولى) بدءا من السنة الثالثة الابتدائية، كما تم إدراج اللغة الانجليزية بدءا من السنة الأولى من التعليم المتوسط.

وما دخل موسم 2007/2008 م إلا وقد تم الانتهاء من وضع البرامج الجديدة، والتي بلغ عددها (185) منهجا دراسيا لجميع المستويات التعليمية، وفي السنة نفسها صدر القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008 بهدف تجسيد المسعى الشامل في إصلاح المنظومة التربوية الذي تبنته

الدولة الجزائرية والذي أصبح ضرورة ملحة، وقد مثل هذا القانون دستورا ومرجعا في السياسة التربوية الجزائرية.²³

6- تقويم الإصلاح التربوي في الجزائر.

إذا كانت الإصلاحات التربوية ضرورة ملحة من ضرورات الحياة المدرسية والتعليمية ومطلبا رئيسا تنشده الأمم لتطوير منظوماتها التعليمية بما يتلاءم مع ما يستجد دوما من معارف ونظريات وأفكار وأحداث سياسية واقتصادية واجتماعية، وما يحدث من تطور في كل مناحي الحياة، فإن هذه الإصلاحات ستكون دائما في حاجة ماسة إلى تقويم دائم ومستمر يضبط مساراتها ويوجهها الوجهة الصحيحة كيلا تخرج عن مسارها وتحيد عن أهدافها المسطرة، كما يضمن في الوقت نفسه تحديد نسب النجاح والفشل فيها وفي أدائها.

وعليه فإننا سنعكف في هذا الجانب من البحث على تقديم تقويم عام وشامل للإصلاحات العامة والخاصة في المنظومة التربوية الجزائرية منذ البدء وإلى غاية يوم الناس هذا للوقوف على مساراتها ونتائجها المحققة.

6-1- تقويم نتائج الإصلاحات التربوية بعد الاستقلال (1962-1976):

إن الحقيقة التي يجب ألا تعزب علينا هي أن ثقل التركة الاستعمارية الفرنسية قد ألقى بظلاله على مسار الإصلاحات التربوية في الجزائر وعلى النتائج المحققة منها وبالأخص في السنوات الأولى منها، بالنظر إلى التراكب الثقيلة التي خلفها المستعمر، من فقر وجهل وارتفاع كبير في نسب الأمية بين مختلف أفراد الشعب.

ونتيجة لما أوردناه من معطيات فإن مستوى التعليم في الجزائر وفي سنواته الأولى لاقى من المعاناة الكثير رغم ما بذل من جهود لا يمكن أن تنكر، وقد تبدت جوانب الضعف في النقاط الآتية:²⁴

- ففي ميدان الإعداد المادي تشير التقارير الوطنية إلى أن المتراكم الإجمالي

الذي لم يتم انجازه خلال المخططات الإنمائية ومشاريع الاستثمار لسنتي

(79/78) والذي اعتمد كأساس للعمل لإعداد خطة خماسية (84/80)

قد بلغ في مجال المنشئات القاعدية (11500) منشأة قاعدية تربوية منها: (511 متوسطة)، و(04 مراكز لتكوين الإطارات)، و (10 مراكز جهوية للنشر والتوزيع)، و(31 معهدا لإعداد المعلمين)، كما بقيت مؤسسات التعليم الابتدائي والمتوسط ومؤسسات التكوين على مدى جميع المخططات بشكل غير متكافئ مع حاجات المجتمع ومتطلباته، مما انعكس على النتائج المرتقبة والمحققة إلى حوالي (47.8 %) عام (1966-1967)، و إلى (72 %) في (1978)، إلى (90 %) عام (1980)، كما أورد التقرير أن نسبة التزايد السنوي في نسب التلاميذ لم تتجاوز خلال المخططات الثلاثة حدود: (06 %) (07.02 %)، و(09.03 %) على التوالي، بيد أن الملاحظ في كل ذلك هو أن هذا الارتفاع البطيء في نسب التعليم لم يراعى فيها مبدأ المساواة والتوازن الجهوي على الإطلاق، فقد أورد التقرير أن هناك اختلافا كبيرا بين الوسط الريفي والوسط المدني، وفسر ذلك بنقص الهياكل القاعدية بالأوساط الريفية.

- أما فيما تعلق بمبدأ الجزارة فلم يتعد الأمر هيئة التدريس والجانب الإداري الذي استدعاها مبدأ السيادة الوطنية، فقد بلغت جزارة هيئة التدريس (95 %) في نهاية المخطط الرباعي الثاني رغم أن ذلك كان على حساب النوعية، وأما البرامج والمقررات وطرائق التعليم فقد بقيت تقليدية إلى أبعد الحدود ولم تختلف كثيرا عما كانت عليه في العهد الاستعماري، ولربما كان ذلك عائدا إلى التسرع المتبع في تطبيق مبدأ الجزارة على حساب النوعية حرصا على تخفيض التكاليف المادية للمعلم الأجنبي.

- وأما فيما تعلق بمبدأ التعريب فلم يتجاوز (72 %) من معلمي الطور الابتدائي، وقد اتخذ تطبيقه في أحيان كثيرة الحدود الشكلية فحسب، وبقيت الثنائية اللغوية قائمة لحدود المخطط الرباعي الأول وبداية المخطط الرباعي الثاني وذلك لأسباب سياسية واجتماعية.

وبالرغم من كل هذه الصعوبات إلا أن المنظومة التربوية والتعليمية في الجزائر قد قطعت في مراحلها الأولى في سبيل الإصلاح أشواطاً لا يمكن الاستهانة بها، من خلال التركيز على المبادئ الأساسية والأهداف المسطرة سلفاً كالجزارة والتعريب وتعميم التعليم، وقد عكفت على كل ذلك من خلال تشكيل اللجان والهيئات والوزارات المختصة بالإصلاح، ووضع الخطط والمخططات المناسبة، وسن التشريعات والقوانين المنظمة لكل ذلك،

2-6- تقويم نتائج الإصلاحات التربوية بعد 1976:

إن الحقيقة التي لا يمكن أن تنكر هي أن إصلاحات 1976 قد حققت قفزة نوعية في إصلاح المنظومة التربوية والتعليمية الجزائرية، وفي هذا يقول الدكتور "علي بن محمد": "إن إصلاح 1976 لم يكن جهداً خاصاً بفريق معين، أو لعهد وزاري دون غيره، بل هو ثمرة لكل المساعي المبذولة منذ عام 1962 وتتويجاً لمسيرة مضنية من البحث والنقاش، والتشاور، والتجريب، والتقييم"²⁵، وكان من نتائج هذا الإصلاح أن تحقق التعريب، وطُبِّقَت ديمقراطية التعليم، وأُغْلِقَت المسالك في سبيل التعليم الخاص، ووجه الهاربون إلى التعليم العمومي.²⁶

ولقد كان من نتائج إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر وتطورها ميلاد مشروع جديد هو: (مشروع المدرسة الأساسية) عام (1976) بمرسوم رئاسي، وقد تم بدأ العمل فيه مع بداية مخطط (1980-1984)، وهو تعليم إجباري يمتد لتسع سنوات على مستوى كافة القطر الجزائري، وكان من بين أهداف هذا التعليم:²⁷

- أن يضمن لكل التلاميذ التربية القاعدية لتهيئتهم للدخول إلى مرحلة التعليم الثانوي، أو التوجه للحياة العملية للمشاركة في العمل والإنتاج.
- أن تسمح لكل تلميذ من سن السادسة إلى سن السادسة عشر وفي نطاق تعليم إجباري ومجاني بأن يتكون تكويناً علمياً وتقنياً، وفق برامج موحدة ومتكاملة.

- أن تنمي لدى التلاميذ طرق التفكير السليم، كما تؤمن لهم الحد الأدنى من المعارف والمهارات والخبرات التي تسمح لهم بالتمهيد للحياة وممارسة دورهم بعدهم مواطنين منتجين وفاعلين.

وقد امتد إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية حتى فيما بعد (1988) بالنظر للمستجدات السياسية والاجتماعية، بتأسيس اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية عام (1989)، حيث اقترحت مراجعة البرامج والمواقيت ودراسة التقويم والتوجيه والكتاب المدرسي والبحث التربوي والمواد المدروسة واللغات الأجنبية والنشاطات الثقافية والرياضية، كما أوصت بتنوع اللغات الأجنبية، بيد أن كل هذه التوصيات وكل هذه الجهود لم تلق آذاناً صاغية بسبب الظروف السياسية، ناهيك عن الصراع القائم بين مختلف الفاعلين في الشأن السياسي والذي انعكس صداه على الشأن التربوي بين التغريب والتعريب²⁸، ليستمر الجدل والصراع لغاية ظهور مشروع الإصلاحات الجديدة بعد عام 2000م.

3-6- تقويم نتائج الإصلاحات التربوية بعد 2003:

يعد عام (2003) الانطلاقة الفعلية لعملية الإصلاح التي بادرها رئيس الدولة حينئذ السيد: (عبد العزيز بوتفليقة)، بحيث نصب في 13 ما 2003 اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية والتي تضم (157) عضواً تم اختيارهم من الشخصيات البارزة والمتخصصة في مجال التربية والتكوين، لتباشر عملها بجد

حيث تم الانتهاء من وضع البرامج الدراسية الجديدة عام (2007) والتي لا يقل عددها عن (185) منها دراسيا، وليختتم الأمر بصدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم (4-8) المؤرخ في 23 جانفي 2008،²⁹ وقد شكل هذا القرار دستور السياسة التربوية في الجزائر كما أسلفنا القول.

وكان من نتائج الإصلاحات التربوية في الجزائر تحقيق عدد من الإنجازات نورد منها:³⁰

- ظهور التكوين المتخصص للمعلمين والأساتذة على مستوى المدارس العليا للرفع التأهيل العلمي والبيداغوجي للمعلمين وبالتالي الرفع من مستوى التعليم نفسه.

- سعت الوزارة إلى عصنة المؤسسات التربوية، وذلك بتجهيزها بالحواسب الآلية، والسبورات المتطورة، وقد خصصت الوزارة لذلك مبالغ مالية كبيرة.

- كما سعت الوزارة لتوفير الكتب المدرسية، وكتب الدعم لكل تلميذ، وكذا توفير حافلا النقل المدرسي، ناهيك عن الإطعام والمأوى إن لزم الأمر.

وكانت نتائج الإصلاح التربوي الجديد أن تبدت أولا على مستوى نتائج شهادة التعليم المتوسط (الأهلية)، وثانيا-على مستوى نتائج شهادة التعليم الثانوي (البكالوريا)، وجاءت النتائج على النحو الآتي:

نسب النجاح في شهادة التعليم الأساسي	نسب النجاح في البكالوريا	الدورات
36.30 %	42.52 %	2004
41.73 %	37.29 %	2005
60.31 %	51.15 %	2006
44.00 %	53.29 %	2007
47.51 %	53.19 %	2008

45.04 %	58.68 %	2009	سنوات الإصلاح
61.23 %	66.33 %	2010	
62.45 %	70.35 %	2011	
58.84 %	72.10 %	2012	
44.78 %	48.00 %	2013	
45.01 %	59.14 %	2014	
51.35 %	53.97 %	2015	
49.79 %	52.42 %	2016	
56.07 %	56.33 %	2017	
55.88 %	56.88 %	2018	
54.56 %	55.47 %	2019	
55.30 %	90.61 %	2020	

جدول يوضح نسب النجاح في شهادات التعليم الأساسي والثانوي في الجزائر بين (2004-2020) ³¹

بيد أن وقفة تقويمية لمسار الإصلاحات التربوية الجديدة بالجزائر يلحظ بجلاء أن الأمر لا يبدو إيجابيا إلى ما، فقد أثبتت النتائج والمظاهر والسلوكيات الأخيرة عدم تحقيق كثير من الأهداف المرجوة، فرغم الارتفاع الملحوظ في نسب النجاح، فلا تزال المدارس بعيدة عن الواقع المأمول، ذلك أن مخرجاتها اليوم توسم بكثير السوء، بالنظر لفشلها في تحقيق الحصانة الفكرية والثقافية الكافية للمتعلمين، فلا هي أسست لثقافة وطنية ومحلية متينة، فتمسك النشء بالمبادئ الوطنية والتفرد الثقافي، ولا هي سايرت العصرنة والتطور فكسبت الرهان والتنافسية، ولربما تبدى هذا جليا فيما فشل المدارس في القضاء على كثير من المظاهر والسلوكيات المنافية للقيم والأخلاق من شاكلة: (اللباس غير اللائق، والمظاهر الغريبة والهيئات، والكلام الفاحش، والتدخين، والمخدرات، وعدم احترام العلم والمعرفة، ناهيك عن انتشار مظاهر العنف بكل أشكاله، مع تنامي مظاهر الغش، واستغلال وسائل التواصل الحديثة للأغراض استغلالا سيئا...وهلم جرا)، مما جعل المدارس تشكل عبئا على المجتمع بدل أن تكون أداة للنهوض والتقدم،

ومعولا للهدم لا أداة للبناء، وما ذلك إلا لأن الجانب العملي منها عاكس الجانب النظري الذي بقي عاجزا عن محاكاة التجارب العالمية الناجحة، فضلا عن ابتكار تجارب جديدة، تستفيد مما هو موجود وتتمسك -إلى حد ما- بما كان كائنا من تراث فكري تليد، وقد لخص عدد من المتخصصين في التربية أزمة التربية في العالم العربي- والجزائر جزء منه- في غياب الفلسفة التربوية الواضحة، ومن هنا توجب الأمر على المخططين للتربية العمل على تحديد اتجاهات الفلسفات التربوية والتعليمية المناسبة لطبيعة البلاد والعباد، والأهداف المنوطة بعمليات التعليم، والاستفادة من كل ما من شأنه أن يجعل العملية التعليمية ذات جدوى في تغيير البلاد والإصلاح من شأنها.

إن الناظر في التقارير المفصلة حول جودة التعليم لعام 2013-2014 مثلا والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ليلفي أن الجزائر حلت في المرتبة 100 بين دول العالم في جودة نظام التعليم، وهي تتأخر عن جاراتها كتونس في (المرتبة 83)، والمغرب في (المرتبة 77)، ولربما كان الأمر غير مستغرب، فالمسؤولون والسياسيون الجزائريون أنفسهم يقرون بذلك ويعترفون به، فهذه وزيرة التربية الجزائرية- لعهد غير بعيد- "نورية بن غبريط" تقر بضعف مستوى التلاميذ خاصة في مادة اللغة العربية، ناهيك على أن التعليم في مختلف الأطوار التعليمية لا يزال قائما على الطرائق التقليدية التي تقوم على حشو أذهان التلاميذ بمختلف المواد التعليمية، كما أنها بعيدة عن الواقع.

ولربما كان من بين مصاعب المناهج الجديدة بعد اقتراح الإصلاح، صعوبة قراءة المناهج وعسر تقديمها وكثافتها، مما جعل كثيرا من المربين يدعون للعودة للنظام القديم، ناهيك عن صعوبة المصطلحات، فكثير منها مترجم وغير واضح المعالم، ثم إن الإصلاحات الجديدة كانت في مسيس الحاجة لتجهيزات ووسائل كافية وضرورية لتطبيقها وهو ما لم توفره المدارس للأسف، أما عن أساليب

التقويم فيبدو أنها بعيدة عن المقاييس والمعايير المعمول بها، ناهيك عن ضرورة التكوين الكافي للمدرسين.³²

ومن هنا جاءت الدعوة المناشدة إلى إعادة النظر في المنظومة التربوية والتعليمية حيناً فحيناً من أجل تقويمها تقويماً موضوعياً يتناسب مع الغايات ويحقق الأهداف، ذلك أن هاته المنظمات التعليمية، أو أي منظومة أخرى هي في مسيس الحاجة لتجديد دائم بما يتوافق مع تجدد الحاجات والظروف، فلا ضير إذن من الإفادة من كل ما تتيحه النظريات العلمية الحديثة في مجال البحث النفسي والتربوي واللساني والاجتماعي في تحسين كفاءة البرامج التعليمية لتكون أكثر فاعلية وأقدر على التأثير في الناشئة من أجل تغيير سلوكياتهم تكوينهم تكويناً يتلاءم مع الغايات والمهام التي ستناط بهم مستقبلاً، كما لا مانع من الإفادة من الثورة العلمية والتكنولوجية في جعل عمليات التعليم أكثر سهولة ومتعة وأعلى فائدة.

7. الخاتمة:

عكف البحث على تقديم مسح كرونولوجي شامل للإصلاحات التربوية في الجزائر منذ البدء إلى يوم الناس هذا، متوقفاً عند أهم دواعيها وأهدافها والنتائج المحققة منها، ومن النتائج المتوصل إليها في هذا البحث.

- أن الإصلاحات التربوية في الجزائر جاءت نتيجة لتغير ظروف البلاد واستجابة للمعطيات الجدد على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- مرت الإصلاحات التربوية في الجزائر بعدد من المراحل وفق المخططات المسطرة، وفقاً للأهداف المسطرة في كل مرحلة من مراحل سعي البلاد نحو النمو والتطور.
- أظهرت الإصلاحات نتائج لا يمكن الاستهانة بها في تحسين كفاءة المنظومة التعليمية.
- أظهرت الإصلاحات الأخيرة صعوبة في تغيير الكثير من السلوكيات والمفاهيم لدى الناشئة.

- مما يلحظ هو غياب التخطيط الدقيق والنظرة الاستشرافية البعيدة في بناء المنظومة التعليمية الجديدة، مما تسبب في صعوبة تطبيقها، وهو ما انعكس على النتائج المرجوة.

- بيد أن إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر يجب أن يكون عملا متجددا بتجدد الأحداث والظروف.

8- الإحالات:

- ¹- أحمد حسين اللقاني، علي أحمد الجمل، معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المنهاج وطرق التدريس، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 2011، ص 32.
- ²- حسن الحسين البيلاوي، سيكولوجية الإصلاح التربوي في العالم الثالث، عالم الكتب، القاهرة، 1988، ص 10.
- ³- علي أسعد وطفة، الإصلاح التربوي في الوطن العربي: تحديات وتطلعات مستقبلية، مقال في مجلة الطفولة العربية، المجلة الكويتية لتقدم الطفولة العربية، عدد6، مايو 2001، ص 81، 82.
- ⁴- الأمين غمام عمارة، الوضعية الإدماجية وتأثيرها في تنمية مهارات التعبير الكتابي لدى تلاميذ مرحلة التعليم الابتدائي، أطروحة دكتوراه مخطوطة، بإشراف: د.حسين زعطوط، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، الموسم الجامعي: 2020/2019، ص 79، 80.
- ⁵- بوبكر بن بوزيد، إصلاح التربية في الجزائر رهانات وإنجازات، دار القصة للنشر، الجزائر، دط، 2009، ص 31.
- ⁶- وزارة التربية الوطنية الجزائرية، النشرة الرسمية للتربية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية 04-08 المؤرخ في 28 جانفي 2008م، عدد خاص فيفري 2008، ص 06.
- ⁷- لكحل حمدي، الإصلاحات التربوية في الجزائر سنة 2003 بين الواقع والمأمول، مجلة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 33، مارس 2018، ص 655.
- ⁸- مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، إصلاح المنظومة التربوية في النصوص التنظيمية ج1، المديرية الفرعية للتوثيق مكتب النشر، الجزائر، ط 2، 2009، ص 03.
- ⁹- ينظر: اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، التقرير العام للجنة، الجزائر، 2001، ص 47، وينظر: عبد الباسط هويدي، المنظومة التربوية وفكرة الانتماء الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 26، سبتمبر 2016، ص 119، 120.
- ¹⁰- ينظر: علي سموك، الإصلاح التربوي في الجزائر بين متطلبات الخصوصية ورهانات العالمية، منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص 119.

- ¹¹- وزارة التربية الوطنية الجزائرية، النشرة الرسمية للتربية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية 04-08 المؤرخ في 28 جانفي 2008م، ص 06.
- ¹²- عبد القادر فضيل، نظام التعليم في الجزائر بين التدني ومستويات التحدي، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1 2016، ص 145.
- ¹³- ينظر: الأمين غمام عمارة، الوضعية الإدماجية وتأثيرها في تنمية مهارات التعبير الكتابي، ص 83، 84.
- ¹⁴- ينظر: مقاتل ليلي، تقويم المناهج في ظل الإصلاحات التربوية في الجزائر، دراسة ميدانية من وجهة نظر أساتذة التعليم المتوسط ولاية الوادي، مذكرة ماجستير مخطوطة، بإشراف الدكتور: بلقاسم سلاطونية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، موسم 2015/2016، ص 55.
- ¹⁵- ينظر: لكحل حمدي، إصلاحات التربية في الجزائر سنة 2003 بين الواقع والمأمول، مجلة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص 659، 661.
- ¹⁶- ينظر: حفصة جرادي، مبروك قسمية، الإصلاح التربوي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، مج 8، العدد 02، ص 78، وينظر: ص 53، وينظر: نصيرة سالم، وجمال تالي، الإصلاحات التربوية في الجزائر، أي مفهوم للإصلاح، مجلة دفاتر المخبر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مج 7، عدد 1، 2012، ص 53، وينظر: الأمين غمام عمارة، الوضعية الإدماجية وتأثيرها في تنمية مهارات التعبير الكتابي، ص 85، 86.
- ¹⁷- الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موفم للنشر، الجزائر، دط، 1994، ص 42.
- ¹⁸- ينظر: حفصة جرادي، مبروك قسمية، الإصلاح التربوي في الجزائر، ص 78، وينظر: الأمين غمام عمارة، الوضعية الإدماجية وتأثيرها في تنمية مهارات التعبير الكتابي، ص 86، وينظر: علي بن محمد، معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2001، ص 64.
- ¹⁹- ينظر: نصيرة سالم، وجمال تالي، الإصلاحات التربوية في الجزائر، ص 53، 54، وينظر: حفصة جرادي، مبروك قسمية، الإصلاح التربوي في الجزائر، ص 78، وينظر: الأمين غمام عمارة، الوضعية الإدماجية وتأثيرها في تنمية مهارات التعبير الكتابي، ص 86، 87.
- ²⁰- ينظر: مقاتل ليلي، تقويم المناهج في ظل الإصلاحات التربوية في الجزائر، ص 66، وينظر: حفصة جرادي، مبروك قسمية، الإصلاح التربوي في الجزائر، ص 79، وينظر: الأمين غمام عمارة، الوضعية الإدماجية وتأثيرها في تنمية مهارات التعبير الكتابي، ص 88، 90.
- ²¹- بوبكر بن بوزيد، إصلاح التربية في الجزائر، ص 14.
- ²²- ينظر: بوبكر بن بوزيد، إصلاح التربية في الجزائر، ص 25، 29، وينظر: نصيرة سالم، وجمال تالي، الإصلاحات التربوية في الجزائر، ص 55، 56، وينظر: حفصة جرادي، مبروك قسمية، الإصلاح التربوي في الجزائر، ص 85، 86، وينظر: مقاتل ليلي، تقويم المناهج في ظل الإصلاحات التربوية في الجزائر، ص 71.
- ²³- ينظر: بوبكر بن بوزيد، إصلاح التربية في الجزائر، ص 56، 57.
- ²⁴- ينظر: حفصة جرادي، مبروك قسمية، الإصلاح التربوي في الجزائر، ص 81، 82.

- ²⁵- علي بن محمد، معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية، ص 225. غمام 87.
- ²⁶- علي بن محمد، معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية، ص 231. غمام 87.
- ²⁷- ينظر: حفصة جرادي، مبروك قسمية، الإصلاح التربوي في الجزائر، ص 83، 84.
- ²⁸- ينظر: الأمين غمام عمارة، الوضعية الإدماجية وتأثيرها في تنمية مهارات التعبير الكتابي، ص 88، 90.
- ²⁹- ينظر: بوبكر بن بوزيد، إصلاح التربية في الجزائر، ص 25، 29.
- ³⁰- ينظر: مقاتل ليلي، تقويم المناهج في ظل الإصلاحات التربوية في الجزائر، ص 72.
- ³¹- وزارة التربية الوطنية، المديرية الفرعية لبنك المعلومات (موقع وزارة التربية).
- ³²- ينظر: لكحل حمدي، الإصلاحات التربوية في الجزائر سنة 2003 بين الواقع والمأمول، ص 661، 663، وينظر: الأمين غمام عمارة، الوضعية الإدماجية وتأثيرها في تنمية مهارات التعبير الكتابي، ص 96، 97.